PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

20 عاماً YEARS

حالة المعابر في قطاع غزة

2016/7/1 - 2016/7/31

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر يوليو 2016. يؤكد التقرير أن الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة، والذي دخل عامه العاشر على التوالي، ما زال قائماً ويزداد حدة بعكس ما تروج له السلطات المحتلة حول إدخال تسهيلات على حالة الحصار. ويشير التقرير الى أن كميات الواردات، وخاصة من المواد الأساسية، ما تزال لا تلبي احتياجات سكان القطاع، فيما يستمر حظر الصادرات بشكل شبه كلي. كما يرصد التقرير تراجع عدد الاشخاص "من الفئات المحدودة" المسموح لها بمغادرة القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز". ويؤكد التقرير أن ادعاءات السلطات المحتلة حول تخفيف الحصار تهدف إلى مأسسة الحصار، وجعله مقبولاً على المستوى الدولي، رغم انتهاكه لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أبرز سمات الحصار خلال الفترة من 2016/7/1 وحتى 2016/7/31 (31 يوماً):

- **<u>حركة السلع والبضائع:</u>** واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال فترة التقرير فرض القيود الشديدة على توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد اللازمة لمشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج. وفي المقابل استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. وقد شاب حركة البضائع والسلع من و إلى القطاع عوائق عديدة، من بينها إغلاق المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم" لمدة 12 يوماً (38.7 % من إجمالي أيام الفترة).
  - ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يوليو)، محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية. فقد سمحت السلطات المحتلة بتوريد 54,855 طناً من مادة الاسمنت، و6,895 طناً من مادة حديد البناء، و215,800 طناً من الحصمة، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 3.6%، و1.3%، و7.1% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات فلسطينية ولكن وفق آلية رقابية صارمة يستحيل معها إعمار قطاع غزة.
  - منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 12 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,354 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 172.7 طناً فقط، أي ما يعادل 49.3% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً، وفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة.
  - استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير حمولة 152 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 124 شاحنة منها محملة بسلع زراعية، و28 شاحنة بضائع مختلفة (أثاث، ملابس، خردة، بهارات، قرطاسية). ويشكل حجم صادرات القطاع خلال فترة التقرير 3.3% فقط من حجم الصادرات قبل فرض الحصار على القطاع في يونيو 2007.
  - في خطوة جديدة، قامت سلطات الاحتلال بتحويل مسار واردات قطاع غزة من المركبات الجديدة من معبر كرم أبو سالم إلى معبر بيت حانون "ايريز" المخصص لحركة وتنقل الأفراد، وسمحت بتوريد 3 شاحنات ثلاجة، و8 باصات، و54 مركبة صغيرة.

- **<u>حركة الأفراد وتنقل السكان:</u>** شددت سلطات الاحتلال من قيودها التي تمنع بموجبها معظم سكان قطاع غزة (2 مليون نسمة) من حقهم في التنقل إلى الضفة الغربية للوصول إلى المستشفيات والجامعات والأماكن المقدسة وزيارة أقاربهم وذويهم، كما تحرمهم من السفر إلى دول العالم المختلفة، رغم حاجتهم الماسة لذلك. وفي المقابل سمحت السلطات المحتلة لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: مرضى من ذوي الحالات الحرجة، التجار، ذوي معتقلين في

السجون الإسرائيلية، عاملون في المنظمات الدولية، مسافرون عبر معبر الكرامة " جسر اللنبي"، وبعض الأفراد لحاجات شخصية، عدد محدود من الأشخاص (كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية.

- إغلق معبر بيت حانون "ايريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 11 يوماً (سمح خلالها بمرور الحالات الطارئة فقط)، وفُتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,381 مريضاً يرافقهم 1,285 من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.
- سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يوليو لـ 260 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 139 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 4 دفعات. ويعتبر عدد الزيارات محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهمات فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً (18.2%)، في حين يصل عدد الزائرين إلى1,480 شخص (17.5%).
- سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 5,465 تاجراً، 1,657 أشخاص من أصحاب الحاجات الشخصية، 570 من الموظفين في المنظمات الدولية، 272 من المسافرين عبر جسر اللنبي، و361 شخصاً من عرب الداخل. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. كما سمحت السلطات المحتلة لـ 1,385 شخصاً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على حاجز بيت حانون "ايريز" خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يوليو) مواطنين اثنين، هم تاجر، وموظف UNDP، كما منعت سلطات الاحتلال 6 أفراد من بعثة نادي شباب خان يونس الرياضية (3 لاعبين كرة قدم و3 اداريين) من الوصول للضفة الغربية للمشاركة في مباراة نهائي كأس فلسطين لكرة القدم.
- أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال شهر يوليو (27 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء، فيما فُتح لمدة (4) أيام فقط للسفر فئات محددة، حيث تمكن 2,961 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إليه 1,620 مواطناً، وأرجعت السلطات المصرية 159 مواطن. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة خلال الشهر الحالي أكثر 28,000 شخصاً، بينهم نحو 5,000 مريضاً، وقد أُغلق باب التسجيل للسفر عند هذا العدد، فيما يوجد الآف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

تفاصيل حركة المعابر خلال شهر يوليو

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق

قطاع غزة[1]. وقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 12 يوماً (38.7% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 14,603 شاحنة، بمعدل 471 شاحنة يومياً[2].

- **الصادرات**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يوليو) بتصدير حمولة 152 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 124 شاحنة منها محملة بسلع زراعية، و28 شاحنة بضائع مختلفة (أثاث، ملابس، خردة، بهارات، قرطاسية). ويشكل حجم صادرات القطاع خلال فترة التقرير 3.3% فقط من حجم الصادرات قبل فرض الحصار على القطاع في يونيو 2007.

- **الواردات**

  - **مواد البناء**

ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يوليو)، محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية. فقد سمحت السلطات المحتلة بتوريد 54,855 طناً من مادة الاسمنت، و6,895 طناً من مادة حديد البناء، و 215,800 طناً من الحصمة، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 3.6%، و1.3%، و7.1% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات فلسطينية ولكن وفق آلية رقابية صارمة يستحيل معها إعمار قطاع غزة. وتؤكد هذه البيانات فشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة في الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الاعمار، وذلك بعد أكثر من عام على سريانها.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر يوليو 2016 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات اعادة الاعمار

البيان	الواردات الفعلية/ طن	احتياجات اعادة الاعمار/طن	النسبة المئوية	الاحتياجات الشهرية العادية/ طن	النسبة المئوية
الأسمنت	54,855	1,500,000	%3.6	84,000	%65.3
حديد البناء	6,895	500,000	%1.3	56,000	%12.3
الحصمة	215,800	3,000,000	%7.1	70,000	%308

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

1 - في سياق خطتها لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد تم اغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبي قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

2 - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

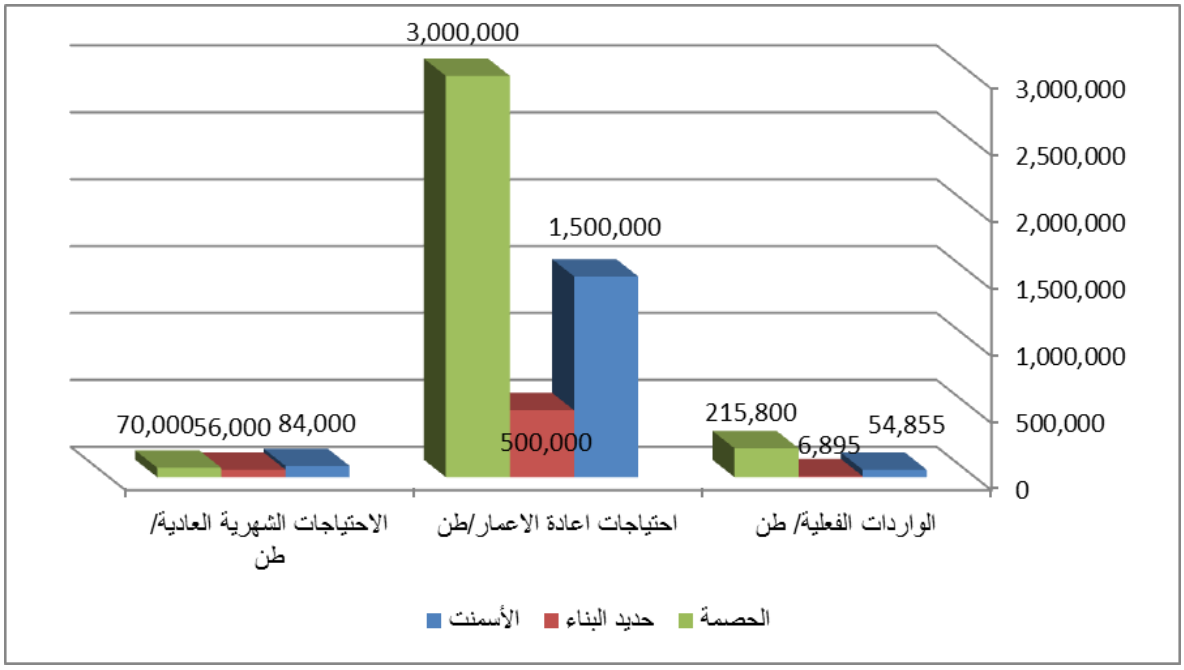

- **الوقود والمحروقات**

سمحت سلطات الاحتلال خلال فترة التقرير بتوريد 13,496,000 لتر سولار، 4,690,000 لتر بنزين، و5,755,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع. كما منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 12 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,354 طن فقط، وبمعدل يومي بلغ 172.7 طناً فقط، ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 49.3% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً. وقد تسبب ذلك في حدوث نقص في كميات الغاز في جميع محطات تعبئة الغاز، وجراء ذلك يضطر المواطنون إلى الانتظار لفترات طويلة لتعبئة نصف اسطوانة خاص.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
أغسطس 2015	180.6	%51.6
سبتمبر 2015	127.4	%36.4
أكتوبر 2015	153.1	%43.7
نوفمبر 2015	167.7	%47.9
ديسمبر 2015	158.7	%45.3
يناير 2016	107.8	%35.9
فبراير2016	173.7	%49.6

مارس 2016	167.8	%47.9
أبريل 2016	157.6	%45
مايو 2016	183.7	%61.2
يونيو 2016	179.4	%51.2
يوليو 2016	172.7	%49.3
الاحتياجات الفعلية	350	%100

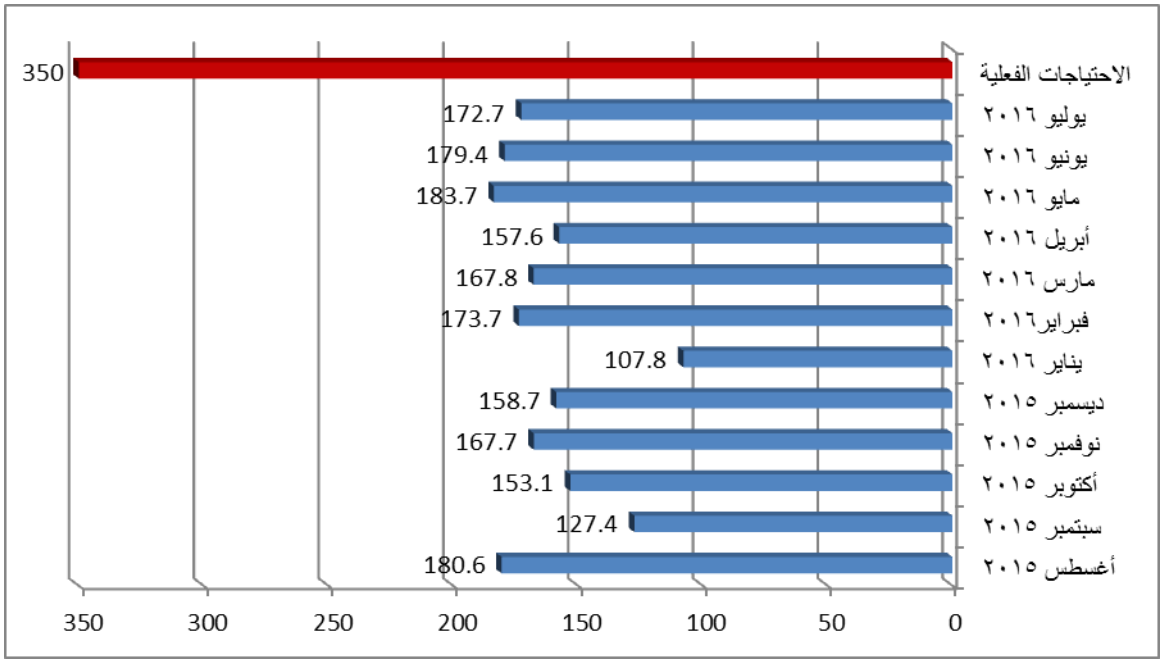

وفي خطوة جديدة، قامت سلطات الاحتلال بتحويل مسار واردات قطاع غزة من المركبات الجديدة من معبر كرم أبو سالم إلى معبر بيت حانون "ايريز" المخصص لحركة وتنقل الأفراد، وسمحت بتوريد 3 شاحنات ثلاجة، و8 باصات، و54 مركبة صغيرة.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) بعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر في وجه هذه الفئات لمدة 11 يوماً (سمح خلالها بمرور الحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

أغلقت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال فترة التقرير (شهر يوليو) معبر بيت حانون "ايريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 11 يوماً (سمح خلالها بمرور الحالات الطارئة فقط). وفُتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,381 مريضاً يرافقهم 1,285 من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يوليو لـ 260 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 139 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 4 دفعات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يوليو 2016

التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
2016/7/4	63	14	34	رامون
2016/7/11	67	19	37	نفحة
2016/7/18	81	15	48	نفحة
2016/7/25	49	15	20	إيشل

- **مصدر المعلومات: اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة.**

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يوليو محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهمات يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 380 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 139 زيارة فقط (18.2%). وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 260 شخصاً خلال شهر يوليو، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1,480 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتين شهرياً (17.5%).

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

يشار إلى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم او الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أياً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 5,465 تاجراً، 1,657 أشخاص من أصحاب الحاجات الشخصية، 570 من الموظفين في المنظمات الدولية، و272 من المسافرين عبر جسر اللنبي، 1,385 شخصاً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى و361 شخصاً من عرب الداخل، وذلك وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشؤون المدنية. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.

سلطات الاحتلال تعتقل تاجر وموظف UNDP، وتمنع 6 أفراد من بعثة نادي شباب خان يونس الرياضية (3 لاعبين كرة قدم و3 اداريين) من الوصول للضفة الغربية للمشاركة في مباراة نهائي كأس فلسطين لكرة القدم.

- اعتقال تاجر علي معبر بيت حانون (إيرز) شمالي قطاع غزة
في حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الخميس الموافق 2016/7/7 اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدة على معبر بيت حانون "ايرز"، شمالي قطاع غزة، أحد التجار الفلسطينيين، ويدعي هاني رفيق سعيد حبوب، 31 عاماً، من سكان مشروع بيت لاهيا، وهو لديه شركة نقليات. وأفاد شقيقه رامي بأن هاني توجه للمعبر المذكور في حوالي الساعة 6:30 صباحاً بعد أن تمكن من الحصول علي تصريح للتجارة بتاريخ 2016/6/20، وكان قد رفضت له أربعة طلبات من قبل، وقد فقد الاتصال به في حوالي الساعة 10:00 صباحا. وفي حوالي الساعة 1:00 فجر يوم الجمعة الموافق 2016/7/8 تلقت العائلة اتصالاً من رقم مجهول تم إبلاغهم خلاله بأن المخابرات الإسرائيلية تتحدث معهم، كما تم إبلاغهم خلاله بأن هاني معتقل لديهم داخل سجن المجدل.

- اعتقال موظف من UNDP على معبر بيت حانون (إيرز) شمالي قطاع غزة
في حوالي الساعة 5:00 من مساء يوم الأحد الموافق 2016/7/3 اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدة على معبر بيت حانون "ايرز"؛ شمالي قطاع غزة، المواطن **وحيد عبد الله علي البرش، 37 عاماً**، من سكان جباليا البلد، شمالي القطاع، ويعمل مهندساً داخل برنامج التطوير التابع للأمم المتحدة UNDP .
وأفاد شقيقه حسام، وأحد العاملين في UNDP بأن وحيد غادر قطاع غزة عبر نفس المعبر بتاريخ 2016/7/1، بعد أن حصل على تصريح لمدة 3 أيام، وقد توجه إلى مدينة القدس لأداة الصلاة داخل المسجد الأقصى، كما أنه كان متوجهاً في مهمة عمل خاصة في مجال عمله الذي يتركز في جانب إعادة الإعمار لقطاع غزة. وخلال عودته للقطاع مساء يوم الأحد تم اعتقاله من قبل سلطات الاحتلال، وتم إبلاغ العائلة بذلك رسمياً من قبل الصليب الأحمر الدولي مساء يوم الاثنين الموافق 2016/7/4. هذا ولا يزال المواطن البرش رهن الاعتقال حتى إعداد هذا التقرير.

- قوات الاحتلال تمنع لاعبين من السفر عبر معبر بيت حانون "إيرز" وتحاول ابتزاز بعضهم
منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، يوم الأربعاء الموافق 2016/7/27، ستة لاعبين وأعضاء في بعثة نادي شباب خان يونس الرياضي، من السفر عبر معبر بيت حانون "إيرز"، شمالي قطاع غزة، إلى الخليل في الضفة الغربية، حيث كان يفترض أن يشاركوا في مباراة الإياب لنهائي كأس فلسطين مقابل نادي أهلي الخليل؛ الأمر الذي أدى إلى تأجيل عقد المباراة التي كان يفترض أن تعقد بتاريخ 2016/7/30.

ووفق إفادة اللاعبين والمعلومات التي توفرت لباحث المركز، ففي أعقاب قرار اتحاد كرة القدم الفلسطيني بعقد مباراة الإياب لنهائي كأس فلسطين بين نادي شباب خان يونس ونادي أهل الخليل، في معلب الحسين في مدينة الخليل، يوم السبت الموافق 2016/7/30، لتتويج نهائي الكأس، بعد مباراة الذهاب التي عقدت في غزة بتاريخ 2016/7/26، بدأت إدارة نادي شباب خان يونس بالتنسيق مع اتحاد كرة القدم الفلسطيني بإجراء التنسيق اللازم، للحصول على تصاريح سفر من قوات الاحتلال الإسرائيلي للسماح لبعثة نادي شباب خان يونس، بالدخول عبر معبر بيت حانون "ايرز" إلى مدينة الخليل؛ حتى يتسنى انعقاد

مباراة الإياب في موعدها المذكور أعلاه. وبعد تقديم الطلبات للحصول على تصاريح سفر، لأعضاء البعثة المكونة من 34 شخصاً، ما بين لاعبين وأعضاء في إدارة النادي وأعضاء في الجهاز الفني وإعلامي رياضي من النادي، منعت قوات الاحتلال إصدار تصاريح لستة أشخاص من البعثة، من بينهم ثلاثة لاعبين، وهم :**حسين البطراوي**، حارس المرمى الرئيسي، واللاعبان **محمد أبو موسى، إبراهيم سلامة**، وثلاثة من إدارة النادي، وهم :**خالد صقر، نصر عوض، وطه كلاب** .وأصدرت سلطات الاحتلال تصاريح لثمانية أشخاص من البعثة (5 لاعبين و3 من إدارة النادي)، واللاعبون هم :**وائل موسى، عبود الحاج، معتز أبو سل، محمد الحلاق، هيثم فتيحة**، وأعضاء الإدارة الثلاثة هم :**جميل السعدوني، رئيس مجلس إدارة النادي، والأعضاء محمد القرم، والدكتور عبدو أبو قوطة.** واشترطت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراء مقابلات مع باقي أعضاء البعثة، والبالغ عددهم 18 شخصاً ما بين لاعبين، بالإضافة إلى باقي أعضاء مجلس إدارة وأعضاء في الجهاز الفني، قبل الحصول على تصاريح.

وبناءً على ذلك، توجه هؤلاء (وعددهم 26 شخصا) صباح يوم الأربعاء الموافق 2016/7/27، إلى معبر بيت حانون، وبمجرد دخولهم إلى الجانب الإسرائيلي من المعبر؛ أخضعتهم قوات الاحتلال لإجراءات التفتيش عبر الكاميرات، وجرى استلام بطاقاتهم الشخصية وطلب منهم الانتظار في قاعة مخصصة لذلك داخل المعبر، ومن ثم جرى استدعاءهم تباعا للتحقيق، حيث جرى محاولة مساومة بعضهم بين السماح لهم بالمرور عبر المعبر، مقابل تقديم معلومات عن أشخاص يتبعون المقاومة في مناطق سكناهم، إلا أنهم رفضوا، كما جرى إدخال مجندات بملابس قصيرة على غرف التحقيق.

وعند منتصف ليل الخميس، سمحت سلطات الاحتلال لـ 18 شخصا من البعثة وهم (11 لاعباً و3 إداريين و4 من الجهاز الفني) فيما أبلغت 8 آخرين وهم: الإعلامي علي دحلان، ومدرب حراس المرمى محمد أبو موسى، واللاعبون: حسن حنيدق، وعمر وإبراهيم أبو عبيدة، وهما شقيقان، ورفيق عاشور، وباسل أبو بطنين، وعبد عرام، بمنعهم من السفر، وأمروهم بمغادرة المعبر والعودة إلى قطاع غزة، عندها قرر أحد أعضاء إدارة النادي المسموح لهم بالسفر وهو محمد القرم بالعودة تضامناً معهم. وفي يوم الاثنين الموافق 2018/8/1، تمكن المذكورون أعلاه من السفر، بعد تدخل شخصي من رئيس الاتحاد الدولي، السويسري جياني إنفانتينو، وفق بيان لاتحاد الكرة الفلسطينية، حيث أجريت المباراة في اليوم التالي.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال شهر يونيو (27 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. فيما فُتح لمدة (4) أيام فقط لسفر فئات محددة، حيث تمكن 2,961 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إليه 1,620 مواطناً، وأرجعت السلطات المصرية 159 مواطناً. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة خلال الشهر الحالي أكثر28,000 شخصاً، بينهم نحو 5,000 مريضاً، وقد أُغلق باب التسجيل للسفر عند هذا العدد، فيما يوجد الآف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار، وذلك بعد أن أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
6. يدعو السلطات المصرية إلى العمل على فتح معبر رفح، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين العالقين في جمهورية مصر العربية ودول العالم، والسماح للآلاف من سكان القطاع بالسفر عبر معبر رفح البري.
7. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الإنساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.